



الحزب المحافظ (العدالة والتنمية) مانعة تكوين «المواطن الصحافي»، أو امتلاك برامج تتجاوز السقف التقني لما لدى الأجهزة الأمنية المغربية في مشروع «ما بين ديحيتال ميديا» أو إعلام الخريطة الرقمية الميوب في 88 صفحة.

ولهذا السبب، منعت السلطات «جمعية» المعطي منجيب ومركزه «ابن رشد» بعد أن استقل وجوده وتمويله، ولم يعد قابلاً للسيطرة من طرف حزب الأصالة والمعاصرة.

ومن جهة ثانية، قاد النظام «تقليم أظافر» بن كيران وحزب العدالة والتنمية، كي لا يصل الوضع إلى انتخابات مبكرة، تكون استفتاءاً ضد ما سماه رئيس الحكومة المعفي «التحكم» أو تكون نسخة جديدة من حراك 20 فبراير.

وسرعت الدولة من خطواتها للتحكم في الميدان الحزبي، ومنع احتكامه مرة أخرى لصناديق الاقتراع أو الفضاء الرقمي لوسائل الاتصال، فاعقت خارطة الإعلام الرقمي بالمغرب كما حررها في تقرير أكاديمي لبوزيان زايد ومحمد ابجرين، وساهم هذا التقرير الذي كان محرره الجهوي، أبو بكر الجامعي بتاريخ 30 ماي 2012، في كشف أدوات واختلالات ومناطق القوة والضعف في حركة رقمية مواطنة تغطي حركة الشارع، ومن وسط المملكة في مجور الرباط. الدار البيضاء - فاس التي عرفت آخر انتفاضة في 1990، بعد التمكن من خلاصات ضميتها:

أ. أن هذه «الثورة السلمية» لا يمكن أن يقودها الريف بنسبة 4.8 في المائة، رغم «ملحن» مواطن (محسن فكري) في شاحنة نفايات.

ب. أن 0.7 في المائة من الناطقين بالهسانية لم يتمكنوا في «إكديم إزيك» سنة 2010 من تحقيق صدق عام، لكن هذين المكونين اللغويين والعرفيين في المملكة يشكلان حالياً مناطق معزولة أكثر رغم ضخ 15 مليار درهم في الحسيمة وحدها، وملايير خاصة

بالتنمؤذج التنموي في الصحراء. ج. أن معتقلي «حركة 20 فبراير» لم تكن لهم ضمانات دولية، ومنع حزب العدالة والتنمية في عهده الحكومية الأولى من أي حراك جديد.

الريميد، وزيراً للعدل، من حزب العدالة والتنمية، سمح باعتقال قادة وعناصر «حراك 20 فبراير»، والوزير لحبيب الشوباني من نفس الحزب، قتل تمويل الجمعيات من الخارج، بما أجهض شلوط «حركة» الشارع المغربي

فكك حزب العدالة والتنمية نموذج «المنسكي» الذي دعمه كل من أوباما وهيلاري كلينتون بمنع المتطرفين (3) من الشارع، رغم نزولهم إليه في «حراك 20 فبراير» كي لا تتكرر نسخة أخرى.

وقال مركز «تافستوك» «إن الاحتجاجات الشعبية واليسار ودينامية الجماعات هي أعصاب في مثل هذه الحركات، وظل تحريك الجماعة المغربية من بن كيران أقوى من معارضيته وفي يده السلطة، مما أجهض أي حراك أو توجه ضد الإسلاميين»، وفي مارس 2016، تأكد من «ري أكت» الربط بين الدينامية الأمريكية وتحريك النقابات في أمسية لشركة «بيتر شيشي» (4)، ودعا الاتحاد المغربي للشغل إلى التصويت عقاباً ضد الحكومة بعد إضرابات لم تكن شالة للحركة الاقتصادية.

وفي ورقة لـ «أوبلواي رابت سانتر» وصلت حالة التقدير إلى أن حزب العدالة والتنمية زاد من جذب الناخبين إليه، وأضاف لمعارضيته «قيمة مضافة» للمقاطعة.

وقال مركز التضامن، الفرع التابع لمجموعة جون برنار لويس (أ. ف. ل. سيو) (5): «إن تأسيس جبهة

حزبية من الليبراليين واليساريين وأحزاب العهد السابق (الحسن الثاني) عوض الجبهة الاجتماعية، طريق مناسب لحصار الأصولية المغربية المتصلة بالحركة السلفية للقرن الماضي»، ولم يسمح هذا التقدير من بناء بن كيران لتحالف بين «السلفية الجديدة» التي يقودها حزبه و«السلفية المتنورة» لعلال الفاسي في شخص حزب الاستقلال.

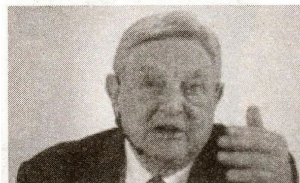
وربط حزب الأحرار مساهمته في السياسة الإفريقية للمغرب، بتقديرات تمنع حزب الاستقلال، من إدارة الذي كان سيتسلم الحقائق الاقتصادية، من دخول الحكومة.

ودعمت 80 في المائة من المراكز الدولية هذا التقدير، وأكدت على رئاسة حزب العدالة والتنمية لحكومة لا يتصل البتة معها إيديولوجيا، ولا تؤول فيها الحقائق الاقتصادية لحزب الاستقلال تحت أي سبرر، وجاءت ورقة «غرين» (6) في شهر جينير الماضي لتعزيز هذا الموقف.

وتحركات الجمعية الفرنسية للصداقة مع الشعوب الإفريقية «أفاسبا» (7) إلى جانب ما يسمى إعلاميا «فرانس أفريك» في مقابل «سوروأفريك»، المنسوبة لتمويل، جورج سوروس، ومن أهم تقديراتها، عدم شراكة الليبراليين بقيادة أخنوش مع «شربا» ومحاميا، ولام بوربون.

zonebourse

Les Barons de la Bourse



George Soros

Nationalité : Américaine

Date de naissance : 12/08/1930

Biographie : George Soros, né György Schwartz, a connu l'occupation nazie en Hongrie. D'origine juive, il est connu...

» Lire la suite

George Soros débouté dans l'affaire Société Générale

حاول جورج سوروس الدخول إلى المغرب عبر شراء شركات فرنسية، وفشلت الخطة، فقرر الشروع هذه السنة 2017 في تحريك المجتمع المدني لإعادة تقسيم السلطة والثورة في المملكة.

وتخوض الشركات المتعددة الجنسية، حربا في داخل المغرب لتعطيل سرعة المملكة في إفريقيا من جهة، وتحرير الاقتصاد والدرهم بخطوات إضافية. وفي وصول هذه الشركات إلى أهدافها كما جاءت بها «بي. 2. إس» التي رسمت تواجدها من المغرب إلى مدغشقر على نفس القوس الذي قطعته الطائرة الملكية، تكون الرباط قد وقعت تحت تأثير الخطة الغربية، رغم رفعها لشراكة جنوب جنوب، فمنذ تقريرها عن دخول المملكة إلى الاتحاد الإفريقي وطلبها الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «إيكواس»، أشارت «بي. 2. س» إلى العمل

شركات «أخنوش» فيه مواجهة الشارع الذي طالب بتوزيع عادل للثروة، وتقف «أفريقيا غاز» مكان الهولدينغ الملكي «سنبي» فيه وجه أبي مطالب للمتظاهرين مستقبلا بغية فصل السلطة عن الثروة، فيما يريد الرأسمال الأمريكي المتعدد الجنسية، بناء لوبيه داخليا تقدمه هذه الشركات داخل الحكومة لتسهيل وتأمين مصالحه في المغرب

كما سبب الإصواء على اجنوبي وسرجانية تحت عنوان «أفريقيا غاز»، «أكبر ملوث للبيئة» حسب الوزارة المحيطي - لأن عوادم السيارات تنتج 40 في المائة من نسبة التلوث في المغرب. تتحول الأنظار عن الهولدينغ الملكي «سنبي»، وقد استثمر النظام سياسيا دخول ثاني ملياردير في المملكة إلى السياسة، فيما انتقل الهولدينغ إلى مشاريع نظيفة تقابلها المشاريع «التقليدية».

والواقع، أن «هولدينغ الشعبي» ورجل الأعمال التازي (مالك ريشبون)، شكلا حجم الصراع في «حراك 20 فبراير» باسم «الشركات المواطنة» في دعوة الجماهير لفصل السلطة عن الثروة.

للفوسفاط. والوضع معقد إلى درجة عميقة، قبلت معه كل الأطراف استمرار الحرب وليس الشخص نفسه في رئاسة الحكومة.

تحويل الانتخابات المبكرة إلى نسخة جديدة من «20 فبراير» لإدارة، تحول عميق في المملكة منعه تحالف الملك وحزب العدالة والتنمية

إعلان العثماني لحكومته من الأغلبية البرلمانية التي شكلها أخنوش، شكل انتصارا كاملا للبيرالين الجدد في حصار المد المحافظ في التشكيلة الحكومية، وأبعد نهائيا سيناريو الانتخابات المبكرة. ورغبت شبكات «سوروس» في تحويل أي نكسة إلى

ووصلت أولى شرارات هذا الصراع إلى المغرب عام 2013 ضد «بي. 2. س» (8) في كل من المغرب وفرنسا، ووصل أوجه في قضية «لاسامير» التي تبعثها صفقة بنك عثمان بن جلون «المغربي للتجارة الخارجية»، بتوقيع من أخنوش وزيراً بالنيابة عن وزير المالية في «وول ستريت» لتأمين التدخل في حال ارتفاع برميل النفط، مباشرة بعد اعتماد نظام المقايضة.

وكانت الصفقة «تفاهما» للرأسمال الأمريكي والفرنسي، وهندسة على حساب الدولة المغربية، وأثارت هذه التطورات، مخاوف من دفع أثمان جديدة لعلاقة يديرها الليبراليون الجدد تقوم على أساس التفاهم على حساب الدول، بما يزعزع اقتصادها، وإن رفضت تهديد أمن الأنظمة من خلال دعم «الحراك الاجتماعي» وقد سمحت مرات بتأجيله عبر تأزيم الوضع الاقتصادي والتحكم فيه.

ومنذ 2014، قال تقرير حساس، «إن الواقع الجديد في المغرب، يفرض على الشركات المتعددة الجنسية، أن يكون لها ناطق رسمي في الشارع عبر حزب أو أكثر، ويرى أن أخنوش مؤهل لقيادة الأحرار لهذا التحول».

ويضيف تقديم موجه إلى مدير «إس. في. إكس»: «أن القدرة على إدارة وقع الأعمال عبر شركة نافذة في الساحل السياسي هي الحل لقيادة وضع استثماري متقدم».

لإنشاء منصات عابرة للدول الإفريقية من خلال لقاء المصالح بين الشركات الفرنسية والأمريكية.

وفي روتردام تقول «س. ف. إكس» التي تحولت إلى شركة أمريكية بـ 14.3 مليون دولار: «إن كل شركة مغربية تتجاوز استثماراتها مليون دولار، هي هدف لتأسيس لوبي فاعل في المملكة».

ويرى أخنوش، أن هذه المسألة استراتيجة من واقع تشكيلة لمجموعة سياسية (الرباعي الذي شكل من حكومة سعد الدين العثماني) كما أسس مجموعته الاقتصادية. وتنظر الجهات السياسية لهذه التقديرات بكثير من التفهم لخلق توازن يتحالف فيه الملك وحزب العدالة والتنمية على أسس قوية وجديدة، لأن عمل الملك والحزب، عمل «مؤسسي» وليس «حزبي» كما أوضحت رسالة العثماني إلى أنصار حزبه، وقد أسماها الوزير السابق للتعليم العالي، لحسن الداودي، «الحكومة التي أجبر عليها حزب العدالة والتنمية».

وقال بخصوصها بن كيران: «لا يمكن أن أواجه بلاغ الملك وقد انتهيت». وتحت كل الظروف، ومنذ اليوم الأول، لم يفكر بن كيران في التخلي عن حزب الأحرار، وهو ما يؤكد أن التحالف الدقيق بين الليبراليين الجدد والكلاسيكيين، صار عنوانا لمرحلته حين قبل الاتحاد الدستوري

والحركة الشعبية والأحرار واقترح ضم حزب الاستقلال إليهم.

وبين رغبة الأحرار في دمج اليساريين (الاتحاد الاشتراكي) ورغبة بن كيران في الإبقاء على تمثيل اليسار في حليفه حزب التقدم والاشتراكية، اصطدمت الخيارات، لأن التمثيل اليساري في جانبه السياسي مع حزب العدالة والتنمية، وفي جانبه الاقتصادي إلى جانب أخنوش وشركائه.

وتريد نظرة «سوروس» التعاون مع اليسار للوصول إلى أهداف أي تحالف للشركات الكبرى.

وفعلا، تحالفت كل القوى لإخراج بن كيران من المشهد، وإن لم يرغب في المس بأي خطوط حمراء في تشكيل الحكومة، والزم أخنوش من جهته، بتوجيه الشركات المغربية من داخل الحكومة نحو إفريقيا، في ظل الصراع الأمريكي - الفرنسي المحتدم حول القارة السمراء.

ومن المخطط له، أن يكون أخنوش، حزبا ورأسمالا إلى جانب مجموعة «بولوري» وريثة وعنوان فرنسا أو «أميرة إفريقيا الفرنسية» عبر أنزعها (أريفا، إدف...)، وهي الحرب التي بداها «سوروس» حول الشوكولا الساخنة (9) في السيطرة على الكاكاو بساحل العاج، وإقصاء جزء من المصالح المغربية، سيسري بنفس الهيمنة على المكتب الشريف

ديالو (10).

والواقع، أن هذه المعايير المعروفة اختصارا بـ «أ.و.إ. إس»، تضع غرفة الوضعية الانتخابية في إطار آخر، لن تتمكن معه وزارة الداخلية من سلوكها الإداري المعهود في مثل هذه الاستحقاقات، وشكلت هذه المخاطر، عنوانا لدى الفاعل الحزبي ومحيط الملك لاختيار العثماني رئيسا للحكومة خلفا لعبد الإله بن كيران، لتجاوز أزمة يفضل فيها النظام سعد

الدين العثماني، الذي تجاوز معه حل حزب العدالة والتنمية في أعقاب تفجيرات البيضاء في 2003. إن وضع الانتخابات المبكرة في المغرب تحت معايير «سينويشن روم» هو طريق سريع لدخول جورج سوروس، الممول لهذا المشروع في غرب إفريقيا إلى الداخل المغربي والتأثير عليه، لأن أزمة تشكيل الحكومة أزمة من داخل النظام، لا تقل أثرا عن فشل أجهزته الأمنية في منع التفجيرات الإرهابية في البيضاء.

فرصة لضرب تحالف الرأسمال والسلطة لسببين، كبح السرعة الاقتصادية للشركات المغربية في إفريقيا وتعميق التحول الديمقراطي لإخراج الهولدينغ الملكي من دائرة المنافسة، وتضغظ قوى خارجية جديدة على المشهد في أي انتخابات مبكرة أو قادمة. وسترضخ المملكة، لطلبها الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، إلى معايير «سينويشن روم» أو «غرفة العمليات» بتعبير المعلق، مامادو

1 . إعادة «العقيدة المفتوحة» للأحزاب المغربية.
2 . تحالف القيادات الحزبية على أساس عرقي (أمازيغي)، إشارة سلبية للديمقراطية.
3 . عدم وجود مشاركة نسائية في المشاورات الحكومية، إشارة إلى نقص في التجربة المغربية.
4 . أن الديمقراطية المغربية، يجب أن تنسجم مع محيطها الذي اختارته في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس).
وتقول ورقة موصوفة بالسرية: «إن ما حدث بين نقابي يقود حزب الإستقلال، ورئيس عدة شركات وقائد الأحرار، يكشف الخلل الذي وقع مرده إلى اختلاف شديد في المرجعيتين الاجتماعيتين بين حميد شباط وعزيز أخنوش»، ويكشف الصراع الذي حدث بين الشخصين، نزاعاً متواصلاً في مجتمع المقابلة بين الشركة والنقابة، والانقسام العرقي، يكشف إلى حد بعيد، صراعاً اجتماعياً صامتاً وعميقاً في المجتمع.

«انخراط النقابات فيه أي انتخابات مبكرة سيدفع إلى شرح اجتماعي»، خلاصة تخوفت منها المملكة

وبرئ سوروس في هذه القضية ثم أدين في 14 يونيو 2006.
والياً، يدخل سوروس من بوابات رسم المصالح مع المغرب في غرب إفريقيا، ومن الشركات الفرنسية المتحولة، وأيضاً من لوبي الشركات المغربية المتحالفة مع الدوائر الأجنبية، ويدفع هذا اللوبي إلى احتكار القرار الحكومي عوض تقاسمه بـ 50 في المائة مع حزب العدالة والتنمية.
وتجد هذه المخططات عملها في مجالات السياسة الجديدة للمخدرات، والحوكمة المالية والطفولة الصغيرة وحقوق الإنسان والصحة والعدالة وغيرها.
واستدعاء مبادرة «بيل غيتس» الأقل إيديولوجياً إلى الريف وجهة طنجة، زاد من تركيز مشروع «أوبن سوسيتي فوديشن» على المجتمعين المغلقين: الريفي والحساني، وتذهب هذه التقديرات إلى بناء «رؤية قائمة» قد لا تستقيم بإعادة إطلاق «الديمقراطية الديناميكية» في المغرب، لأن ما حدث من جمود أو تطبيق حرفي دون روح للدستور في أزمة تشكيل الحكومة، قفز بالملاحظين إلى التأكيد على:

وفي هذا التقييم، فإن إعادة إطلاق الديمقراطية المغربية بجميع متطلبات ما تسميه هذه الأوراق بـ الديمقراطية الديناميكية، ضرورة دولية وليست حاجة داخلية فحسب.
وفي واقع الحال، فإن أخنوش في نظر هؤلاء، يمثل النسخة المحلية لسوروس، نظراً لمحاولة جمعه الليبراليين والتقدميين حوله، لكن قناعاته في الديمقراطية ليست عميقة، وعلى المجتمع الدولي «تجاوز الخصوصية» مع بن كيران وغيره من الداعين إلى مناعة حزبية في مواجهة كل أنواع التدخل، والإيمان بالمعايير الدولية والإقليمية المدعومة من سوروس.
وسبق للحسن الثاني أن خاطب جورج سوروس في 1988 من خلال القناة اليهودية، لأنه يهودي هنغاري مجنس في أمريكا، وفي أزمة «سوسييتي جنرال» حين التقى سوروس بالفرنسي، ببييرو، من أجل شراء «الشركة العامة» و«باريبا» (وفرعه في المغرب: بي. إم. سي. إي) و«سويس» التي تستثمر اليوم في مشاريع الطاقة النظيفة إلى جانب الهولدينغ الملكي.